

يصدر في الشهر ثلاث
مرات بحره مراد فرج
الحامي بمصر

الْهَيْكَلُ

فيمه الاشتراك في السنة
١٠ صاع
تدفع مقدماً للمخاض

ومن النسخة خمسة ملائم

جريدة ادبية تهذيبية علمية تاريخية دينية لطائفة الاسرثاليين القرايين بمصر

٢٦ اغسطس سنة ١٩٠٣ -

الاربعاء ٣٠ ايلول سنة ١٣٢٣ هـ -

(في الطلاق - تابع)

من الشر يكتن ثوب الاغضا على هفوات الآخر ويفض الطرف عن زلاته
وبالجملة فالطلاق ينه كل متزوج الى انه لا يسهل عليه الاقتران ثانية الا
اذا اشتهر بالاستقامة في الرأي والحزم في التدبير

الاعتراض الثالث - ان امكان الطلاق يجعل للقوي يداً على الضعيف

فيسي اليه حتي يرضى بالطلاق

(والجواب على هذا الاعتراض) اما ان يكون القوي هو الزوج او
الزوجة فان كان الزوج فهو في الشريعة الاسلامية يملك الطلاق بكلمة
رضيت زوجته ام لم ترض فهو لا يحتاج الى امائها . كما انه في الشريعة
الموسوية كما سيجي لا يحتاج الى مشل ذلك ايضاً فرضاً الزوجة ليس
بشرط وانما الطلاق فيها خصوصاً في مذهبنا مقيد نوعاً وان كانت الزوجة

هي القوية او كانت رضا الاضعف من الزوجين لا بد منه في حال من الاحوال او في شريعة من الشرائع فللضعيف منهما ان لا يرضى اذ الخيار له والحال هذه واساءة الطرف الآخر له لا تزيده الا توقفاً وعناداً فليس من العقل من الطرف الآخر ان يستعمل الاساءة او التعذيب لثواب المرغوب بل الانفع له استعمال اللين والمحاسنة او ارضاءه بالمسال او نحو ذلك

الاعتراض الرابع - ما الذي يؤل اليه حال الاطفال اذا تفرق ابواهما (والجواب على هذا الاعتراض) لا ينكر الموت وهو مفرق ثم قد يؤمن من الطلاق فقد لا يكون اما الموت فلا يؤمن منه ابداً بل لا بد منه وكل الزمن ظرف له فهو شائع في كل لحظة من اللحظات وتفرق الموت تفرق فعلي حقيقي اما تفرق الطلاق فتفرق شرعي فقط وقد يقضي الموت على الوالدين كليهما فليست حالة الاطفال عند التفرق بالطلاق اشد تعاسة منها عند التفرق بالموت فهم يعيشون عند الذبيح هم اشد احتياجاً لعنايته اما الوالدة او الوالد على حسب حالتهم وسنهم واذا رجعنا الى منفعتهم نرى البنت تلزم امها والولد يلزم اباه واعظم خطر يخشى منه على الاطفال في حال وفاة احد الوالدين هو صيرورتهم تحت سلطة زوج جديد خصوصاً البنات لانهن يعذبن كثيراً من زوجة ابين وهذا الخطر ممنوع حال الطلاق فالاولاد يكونون في حضانة ابيهم والبنات في حجر الوالدة ويتربى الجميع بحيث لا تتدخل تربيتهم عوارض الشقاق المنزلي على ان هنا الزوجين امر اولي فوجب العناية به قبل غيره فالاولى

تحصيل هذا المناء ومنع كل ما ينقص معيشة الزوجين من جهة الزوجية والضرر لا يدفع بالضرر ولا يلزم دائماً وابدأ ان ينضر الاطفال بالطلاق وابدأ بنفسك ثم بمن تحب

وبالجملة فالطلاق موافق للطباع والاخلاق البشرية ملائم للاحتياجات والضرورات المعيشية منه دائماً الى ان الرجل السلطة على المرأة سلطة لا بد منها ينشأ عنها ان الزوجة تخضع لزوجها فتحاسنه ولا تخاشنه وتسايره ولا تنافره وتوافقه ولا تفارقه فتنتظم الحال بين الزوجين وبينها العيش ويبدأ البال ويكون الصفاء وتتم السعادة

وليس الغرض ان الطلاق يكون كالكرة بيد الرجل يقابلها كيف شاء ويرمي بها حيث اراد فيطلق بمجرد ان يريد ان يطلق بل الغرض ان الطلاق يكون حقاً له من الحقوق يستعمله عند الضرورة والاحتياج كالدواء للداء. كما اننا لا نريد ان نجرد المرأة من هذا الحق بل نقول لها به تطلبه ممن يقضي لها به على الزوج وليس لها ان تطلبه من باب اولى لغير ضرورة تضطرها اليه والطلاق بالنسبة للمرأة شر في الغالب او العادة فوجب ان يكون الموجب شرّاً منه وقلماً طلبت المرأة الطلاق ولهذا فيجري القلم في ذكر الطلاق ناظراً الى الرجل دون المرأة لحكم الاغلبية او للتأثر من العادة المضطردة

ومن ثم فالبحث العقلي ادى بنا في نظرنا الى ان الطلاق الزم وانفع من عدمه ولم تحرمه الشريعة الموسوية ولا المحمدية بل هو فيهما جائز غير ممنوع خلافاً للشريعة العيسوية فقد ورد فيها « وقيل من طلق امرأته

فليعطها كتاب طلاق واما انا فاقول لكم ان من طلق امرأته الا لعل الزنا
يجعلها تزني ومن يتزوج مطلقة فانه يزني» - انجيل متى اصحاح خامس
عدد ٣١ - و « وما جمعه الله فلا يفرقه انسان » - فصل ١٩ - انظر
ايضاً انجيل مرقس اصحاح ١٠ عدد ٤ الى ١١ وانجيل لوقا اصحاح ١٦
عدد ١٨ . فظاهر من هذه الشريعة العيسوية ان الطلاق فيها ممنوع الا
لعل الزنا وهو منع محبوبك الطرفين فانه كما منع الطلاق منع التزوج بالمطلقة
ايضاً ليكون هذا المنع الاخير معزراً للنعم الاول فانه بتحريم التزوج
بالمطلقة يشتد ضرر الطلاق بالمطلقات فيجتهدن كل الاجتهاد بامرا الصيانة
والعفاف فلا يقع منهن ما يبيح الطلاق الا من لم تحف . كذلك قد يعز
على الرجل ان يطلق زوجته لسبب العقم او سوء الخلق مما قد سوغته بعض
المذاهب المسيحية مبيحاً للطلاق يعز عليه ذلك رحمة بها وشفقة عليها لانها
لن تتزوج اذا طلقت فمنع الطلاق في الشريعة العيسوية منع ضاف مقرون
بما يعززه ويقويه من ذات الشريعة والاخلاق اللينة المتساهلة التي تصبر
على مضر وتؤثر عذاب الدنيا لثواب الآخرة . ولا يقال ان المنوع
التزوج بها هي المطلقة لعل الزنا فقط فانه لا تقييد في قوله « ومن تزوج
مطلقة فانه يزني » وورود هذا الحكم في مقام الكلام على علة الزنا لا
يلزم منه هذا التقييد والمطلقة لسبب آخر لا تخرج عن كونها مطلقة ويجب
تعميم الحكمة من منع التزوج بالمطلقة وهي تمييز منع الطلاق والا لجاز
لامرأة ان تسيء خلقها وتناصب زوجها الشحنة والنزاع حتى تنال الطلاق
لتتزوج بغيره او بشخص تريده بالذات وفي هذا مساعدة للطلاق في

الشرعية العيسوية ومعاكسة للحكمة المقصودة فيها من تحريم الزوج
بالمطلقة بوجه عام

تبين من خلال ذلك ان بعض المذاهب المسيحية تسوغ غير الزنا
اسباباً للطلاق مثل العم وسوء الخلق كما قدمنا كمذهب الاقباط
الارثوذكس . انظر كتابهم في الاحوال الشخصية . كما ان بعض الدول
وسعت من نطاق اسباب الطلاق فضلاً عن شرع الفراق الجسماني مثل
فرنسا فالفراق الجسماني في قانونها معلوم وهو التفريق بين الزوجين وابعادهما
عن بعض وامتاع احدهما عن الآخر وابقاء مجرد الزوجية كما انها جعلت
من اسباب الطلاق ايضاً زنا الرجل في البيت بمن هي مقيمة فيه كالخادمة والطاهية
والمرضة . ومعاملة احد الزوجين للآخر معاملة تضر بالحياة او الصحة
وارتكاب ما لا ينبغي والتطاول بالسب الفاحش . والحكم على احدهما بقلب
مؤلم فاضح . واذا دام الفراق الجسماني ثلاث سنين مع التنافر

وايضاً كان الطلاق جائزاً بفرنسا عام ١٨٠٣ اذا اتفق الزوجان
ورضيا به الى عام ١٨١٦ - ابطلت سببه هذا لكثرة ما رآته من تهالك
المتزوجين وتضافرهم عليه منصرفين عن الفراق الى الطلاق حتى اخذ
الاول في النقصان والثاني في الازدياد والمورد العذب كثير الزحام

وزنا احد الزوجين يجيز في السويد والدنمارك الطلاق وعدم موافقة
الطباع في جنوه بايطاليا يجيزه ايضاً واذا اخرجت المرأة من بيت زوجها
واقامت عند اهلها واصدقاتها بغير رضاه

هذا فيما يختص بالشرعية العيسوية وقد رأينا انها تمنع الطلاق الا

لذلك العلة كما رأينا بعض المذاهب وبعض القوانين السياسية سوغت غير
هذه العلة اسباباً للطلاق فضلاً عن الفراق الجسماني

واما فيما يختص بالشريعة المحمدية فقد تقدم لنا ان قلنا ان الطلاق
فيها مباح غير ممنوع وهو امر معلوم اشارة القلم اليه من باب تحصيل الحاصل
ولكن ما يكاد يغيب عن الافهام ان الاباحة فيها ليست مطلقة لمجرد
الرغبة والارادة بل هي في الحقيقة مقيدة شرعاً بالحاجة فاذا لم تكن ثم
جناية من جانب الزوجة او ضرورة من جانبه هو وطلقها مع ذلك فقد
اذاها ولا يصح ايذاء الغير لغير ما سبب وكانت بذلك مبتعداً عن النهج
القويم ابتعاداً يؤخذ به في الدين . نعم اختلفوا وقال بعضهم ان اباحته
مطلقة لا حظر فيها واستدل هذا البعض بقوله « لا جناح عليكم ان
طلقتن النساء » وقوله « فطلقتوهن لعدتهن » وغير ذلك مما استدل به هذا
البعض ولكن لعل المذهب الاول هو الاصح فانه الاوفق للشرع والعقل
والقول به اوجه واشرف فمن الكتاب « ومن آياته ان خلق لكم من
انفسكم ازواجاً لتسكنوا اليها وجعل بينكم مودة ورحمة » و « فان اطعنكم
فلا تبغوا عليهن سبيلاً » و « وان خفتم شقاق بينهما فابعثوا حكماً من اهله
وحكماً من اهله ان يريدوا اصلاحاً يوفق الله بينهما » ومن الحديث « ابغض
الحلال الى الله تعالى الطلاق او » ما احل الله شيئاً ابغض اليه من الطلاق «
» ولعن الله كل ذواق مطلق » . وقال الغزالي ولا يعلم انه مباح اي الطلاق
ولكنه ابغض المباحات الى الله تعالى وانما يكون مباحاً اذا لم يكن فيه
ايذاء بالباطل ومهما طلقها فقد اذاها ولا يباح ايذاء الغير الا بجنسية من

جانبا او بضرورة من جانبه . وقال وهو مع استقامة حال الزوجين مكروه بالاتفاق بل قال ابو حنيفة بتحريمه . تقول والطلاق فيها غير مشروط بان يكون بالكتابة بل ورد على اعتبار ان يكون شفياً وهو المعلوم المضطرب ولا مانع من ان يكون بالكتابة وهو الحال هذه اضمن واثبت وهو قيد احدثه الحكومة المصرية في حق المتوفي فقط بمعنى انه اذا ادعى طلاق الزوجة وقد توفي زوجها وانكرت هي ذلك فلا تسمع الدعوى والحال هذه الا اذا كانت هناك كتابة صادرة عن الزوج بالطلاق قبل وفاته لكثرة ما رآته الحكومة من دعوى طلاق الزوجات من باقى الورثة كذباً وبهتاناً لحرمانهن من الميراث فلهذا وضعت الحكومة هذا القيد

ويقع الطلاق من الزوج البالغ العاقل ولو كان معجوراً عليه لسهه او كان مريضاً غير مختل العقل او كان مكراً او هاللاً اى مازحاً او كان سكراناً سكرًا بمحذور بطوعه واختياره لا باكره ولا اضطرار . ولا يقع طلاق النائم والمجنون والمعتوه ومن اختل عقله لكبر او مرض او مصيبة فاجأته وانما يقع طلاق المجنون اذا علقه بشرط وهو عاقل ثم جن ووقع الشرط وهو مجنون

ولم يقل بصحة طلاق المكروه الا المذهب الحنفي اما باقى المذاهب فتد رده . كما ان بعض الشارحين ذهب الى ان طلاق السكران ولو كان سكره بمحذور وطلاق المخطئ والناسي لا يقع

وهو اى الطلاق رجعي وبائن . والبائن بائن بينونه صغرى وبائن بينونه كبرى والرجعي ما جاز للرجل فيه ان يراجع امرأته ما دامت في

العدة بلا توقف على عقد ولا مهر جديدين ولا على تزوجها أولا بزواج آخر وحتى ولا على علمها ورضاها . والبائن بينونة صغرى ما لا بد فيه من عقد ومهر جديدين وعلم الزوجة ورضاها ولا يشترط كونها تتزوج أولا بزواج آخر . والبائن بينونة كبرى ما لا يجوز الرجوع فيه اذا لم تسكن الزوجة من بعد طلاقها هذا تزوجت بزواج آخر ثم تطلقت منه او تزلمت بموته فحينذاك يجوز لزوجها الاول ان يتزوجها من جديد بعد انقضاء عدتها

هذا فيما يختص بالشريعة المحمدية بوجه الاجمال

واما فيما يختص بالشريعة الموسوية فقد ورد فيها « اذا اخذ رجل امرأة وتزوج بها فان لم تجد نعمة في عينه لانه وجد فيها عيب شي كتب لها كتاب طلاق ودفعه الى يدها واطلقها من بينه ومتى خرجت من بيته ذهبت وصارت لرجل آخر فان ابغضها الرجل الاخير وكتب لها كتاب طلاق ودفعه الى يدها واطلقها من بيته او اذا مات الرجل الاخير الذي اتخذها له زوجة لا يقدر زوجها الاول الذي طلقها ان يعود ليأخذها لتصير له زوجة بعد ان تنجست لان ذلك رجس لدى الرب » - تثنية اصحاح

٢٤ عدد ١ و ٢ و ٣ و ٤

هذا هو ما يتعلق بالطلاق من النصوص في الشريعة الموسوية وقبل ان نأتي على شرحها وتفصيلها وبيان احكام وقواعد الطلاق عندنا في مذهبنا نبداً بذلك عند اخواننا الربانيين اصحاب المذهب الآخر من اليهود ومتى فرغنا منه عندهم تكلمنا عليه عندنا

يتبع